



الوضع السكني لمدينة البصرة واثره في تخطيطها العمراني لعام ٢٠٢٤م

الباحث: احمد عباس فتاح

جامعة كاشان، ايران

nnijppoiuyt@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الوضع السكني والتخطيط العمراني والكثافة السكانية في أحياء مدينة البصرة للفترة بين عامي 1997 و 2024 تم الاعتماد على بيانات عدد السكان والمساحات المأهولة وكثافة السكان الحقيقية لمجموعة من الأحياء السكنية. وقد أظهرت النتائج وجود تباين واضح في الكثافة السكانية والتوسع العمراني بين الأحياء، مما يعكس تأثيرات التخطيط الحضري، والنمو السكاني غير المتوازن، والتغيرات في توزيع الخدمات. وتسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التخطيط العمراني المتوازن ودوره في تحسين البيئة السكنية في ظل النمو السكاني المتسارع الذي تشهده المدينة.

الكلمات المفتاحية:

الكثافة الحقيقية، المساحة المأهولة، التنقل السكني، التخطيط العمراني.

The housing situation in Basra and its impact on its urban planning for the year 2024 AD

Ahmed Abbas Fattah

University of Kashan, Iran

Abstract

This study aims to analyze the relationship between residential conditions, urban planning, and population density in the neighborhoods of Basra City during the period between 1997 and 2024. The research relies on data regarding population numbers, inhabited land areas, and actual population densities across selected neighborhoods. The findings reveal significant variations in population density and urban expansion, reflecting the influence of urban planning, unbalanced population growth, and disparities in service distribution. The study highlights the importance of balanced urban planning in enhancing the residential environment amid the rapid population growth in the city.

Keyword:

Actual Density, Inhabited Area, Residential Mobility, Urban Planning.

المقدمة:

تعد الزيادات السكانية في المدينة والتوسع في استخدامات الأرض السكنية ونمو الاستعمالات الأخرى فيها من أهم المؤشرات على توسعها بشكل عام، ومن هنا يحظى تخطيط وتنظيم المدن بالاهتمام الكبير في الدراسات الحضرية لأهميته في الاستخدام الأمثل للأراضي والتي تعد من المصادر والموارد المحدودة، كما أن هذا التخطيط يعد استجابة لمتطلبات واحتياجات سكانية تتناغم مع التطورات الحديثة والمتوقعة، ويحقق مرتكزات نمو مدروسة تستند على مجموعة من المتغيرات منها الاقتصادية والاجتماعية والسكانية فضلاً عن عوامل ذاتية تخص المدن من أجل الوصول إلى تحقيق نمو متوازن فيها.

وفي هذا السياق، تُعد مدينة البصرة إحدى أهم المدن العراقية ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية، كونها تمثل المنفذ البحري الوحيد للعراق، فضلاً عن دورها المحوري في الاقتصاد النفطي. وقد شهدت المدينة تحولات عمرانية وسكانية كبيرة خلال العقود الماضية، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة لعوامل متعددة منها الهجرة الداخلية، والتوسع العشوائي، والتغيرات الأمنية والسياسية.

إن فهم الوضع السكاني لمدينة البصرة من خلال دراسة التوزيع السكاني وتغير الكثافة الحضرية ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٢٤، يُعد خطوة ضرورية نحو تقييم فعالية السياسات التخطيطية السابقة، واستشراف اتجاهات التنمية المستقبلية للمدينة. كما يساهم في توجيه المخططين وصناع القرار نحو خيارات أكثر استدامة وعدالة في توزيع السكان والخدمات.

وعلى صعيد آخر نلاحظ أن التفريق الدقيق بين مفهومي 'السكان' و'السكن' أمراً جوهرياً لفهم العلاقة المعقدة التي تتناولها هذه الدراسة حيث يشير مصطلح السكان إلى الكتلة البشرية التي تقطن منطقة جغرافية معينة، بكل ما تحمله من خصائص ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وديناميكيات نمو وتوزيع. فهم طبيعة هذه الكتلة البشرية وتغيراتها يعد حجر الزاوية لأي تخطيط مستقبلي. أما مصطلح السكن، فيعبر عن الأطر المادية والمكانية التي توفر المأوى والمناخ المعيشي للسكان، ويشمل ذلك الوحدات السكنية، الأحياء، البنية التحتية، والخدمات المرتبطة بها. إن التحدي يكمن في كيفية تكيف 'السكن' ليلبي احتياجات 'السكان' المتغيرة والمتزايدة، وكيف يؤثر ذلك التفاعل على صياغة التخطيط العمراني للمدينة. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف هذا التفاعل الثنائي، حيث لا ينفصل السكن عن خصائص السكان، ولا يمكن للتخطيط العمراني أن يكون فعالاً دون مراعاة كليهما.

مشكلة الدراسة: تُعد مدينة البصرة إحدى أهم المدن العراقية ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية، كونها تمثل المنفذ البحري الوحيد للعراق، فضلاً عن دورها المحوري في الاقتصاد النفطي. وقد شهدت المدينة تحولات عمرانية وسكانية كبيرة خلال العقود الماضية، خاصة بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة لعوامل متعددة منها الهجرة الداخلية، والتوسع العشوائي، والتغيرات الأمنية والسياسية.

إن إشكالية الدراسة المطروحة تتجلى بوضوح في التساؤل الرئيسي :

ما مدى تأثير الوضع السكني القائم في مدينة البصرة لعام ٢٠٢٤ على اتجاهات التخطيط العمراني؟
الأسئلة الفرعية للدراسة:

- ما واقع التوزيع السكاني في مدينة البصرة حسب القطاعات السكنية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٤.
- ما معدل نمو السكن العشوائي في مدينة البصرة حسب القطاعات السكنية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٤.
- هل يوجد علاقة بين الكثافة السكانية والمساحات المأهولة والاستعمال السكني مع التخطيط العمراني في مدينة البصرة.
- ما السياسات المقترحة لمعالجة الخلل بين الوضع السكني والتخطيط العمراني.

فرضية الدراسة:

١. توجد فروق مكانية واضحة في الكثافة السكانية بين قطاعات مدينة البصرة، تؤثر على كفاءة التخطيط العمراني.
٢. يساهم السكن العشوائي في تشويه النمو الحضري المنظم داخل مدينة البصرة.
٣. هناك علاقة بين الكثافة السكانية، النمو العمراني، المساحات المأهولة، والاستعمال السكني مع التخطيط العمراني في أحياء مدينة البصرة.
٤. التغير في عدد السكان بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٢٤ له تأثير على توسع المساحات المأهولة.
٥. الخطط العمرانية غير قادرة على استيعاب التوسع السكاني في بعض المناطق ذات النمو العشوائي

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. تحليل التغيرات السكانية في أحياء مدينة البصرة .
٢. حساب الكثافة السكانية الحقيقية (نسمة/هكتار) ومقارنتها عبر الفترات الزمنية.
٣. تقييم العلاقة بين التخطيط العمراني والوضع السكني .
٤. تقديم توصيات تخطيطية قابلة للتطبيق من شأنها المساهمة في تحقيق التوازن المكاني وتحسين نوعية الحياة الحضرية في المدينة

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب في دراسة وتحليل الظواهر السكانية والعمرانية القائمة، من خلال توصيف الواقع السكني لمدينة البصرة وتحليل متغيراته كميًا ومكانيًا، بالاعتماد على بيانات رقمية موثوقة، والربط بين البيانات الإحصائية والمكانية للوصول إلى استنتاجات دقيقة تخدم التخطيط الحضري المستقبلي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على التغيرات السكانية والعمرانية التي شهدتها مدينة البصرة خلال فترة زمنية تمتد لأكثر من عقدين، وتحاول الربط بين النمو السكاني والتوسع

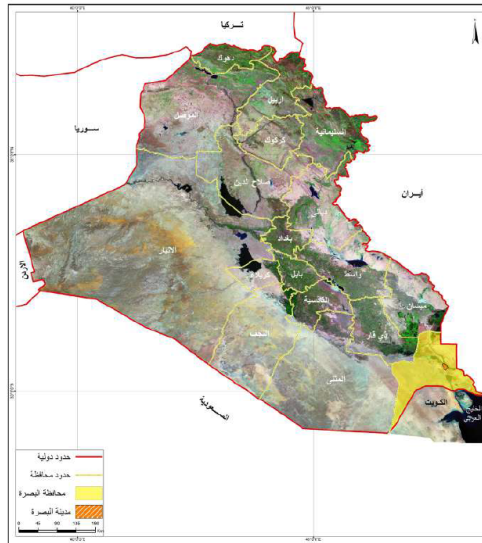
الحضري من جهة، وجودة التخطيط العمراني وتوزيع الخدمات من جهة أخرى . وتساهم النتائج المتوقعة في تعزيز فهم واقع المدينة، وتوفير قاعدة بيانات تدعم صنّاع القرار والمخططين العمرانيين في وضع خطط تنموية مستدامة تلائم احتياجات السكان وتحد من التوسع العشوائي واختناقات الكثافة السكانية.

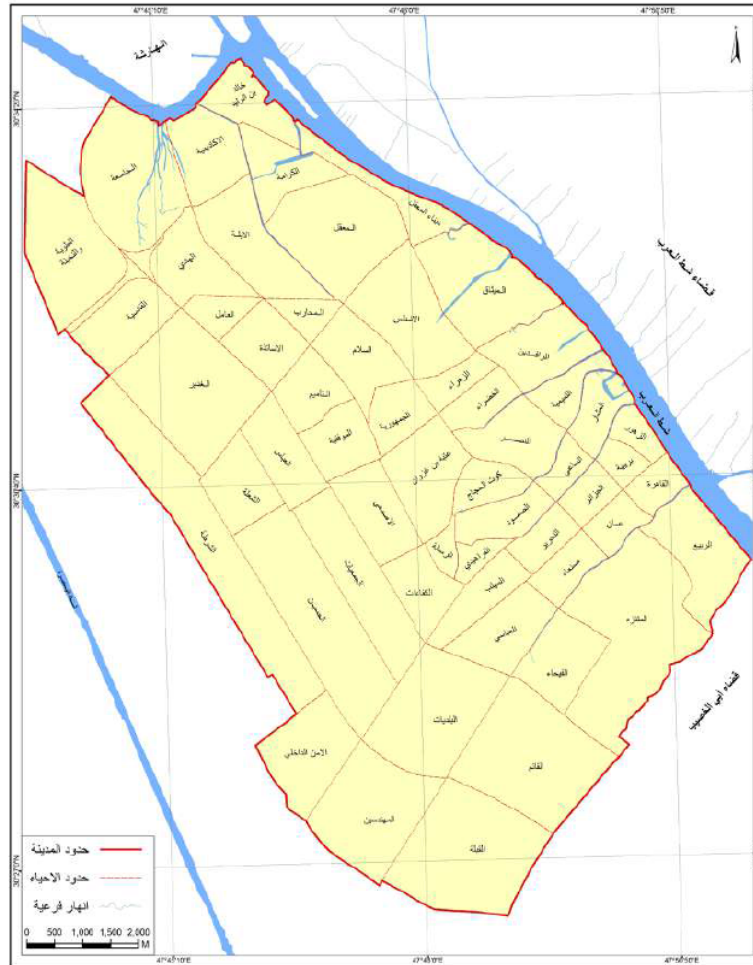
مبررات اختيار الموضوع:

١. تزايد المشكلات التخطيطية في مدينة البصرة نتيجة للتوسع السكاني والعمراني غير المنظم.
 ٢. الحاجة الماسة لبيانات تحليلية تساعد صانعي القرار في وضع خطط تنموية مستدامة.
 ٣. ندرة الدراسات المحدثة التي تجمع بين الكثافة السكانية والتحليل المكاني في البصرة.
- الحدود المكانية والزمانية للدراسة:** الحدود المكانية: وتشمل الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة، إذا تتمثل منطقة الدراسة بمدينة البصرة، وتقسّم الحدود المكانية:

- ١- **الواقع الفلكي:** تقع مدينة البصرة بين دائرتي عرض ($30^{\circ}26'40''$) و ($30^{\circ}34'50''$) شمالاً، وما بين خطي طول عرض ($47^{\circ}50'44''$) و ($47^{\circ}52'50''$) شرقاً، انظر الخريطة (١)
 - ٢- **الموضع الجغرافي:** تقع مدينة البصرة في محافظة البصرة وتعد مركزاً لها، يحدها من الشمال قضاء شط العرب ومن الجنوب قضاء أبو الخصيب ومن الغرب قضاء الزبير ومن الشمال نهر الفرات وناحية الهارثة، وتبلغ مساحتها ($201/كم^2$)، قسمت مدينة البصرة إلى (٦) قطاعات سكنية وتضم (٥٣) حياً سكنياً، وبلغ عدد سكانها لعام (١,٤٨٥,٠٠٠) نسمة لعام ٢٠١٤.
- الحدود الزمانية:** تتحدد الحدود الزمانية للدراسة ٢٠٢٤.

خريطة (١): موقع مدينة البصرة من المحافظة ومن العراق والأحياء السكنية للمدينة ٢٠٢٤





المصدر: مرئية بلدية محافظة البصرة، شعبة نظم المعلومات الجغرافية، خريطة مركز مدينة البصرة لعام ٢٠٢٢.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: التغيرات السكانية لمدينة البصرة:

أ- **النمو السكاني:** يحدث نمو السكان عن طريق الزيادة الطبيعية الحاصلة في الفرق بين المواليد والوفيات وقد يكون هذا النمو بالسكان إيجابياً أو سلبياً ويطلق عليه الزيادة العامة ، وقد تضاف اليه الزيادة عن طريق عامل الهجرة فيسمى عندئذٍ بالزيادة الكلية (الدوري وآخرون، ٢٠٠٧، ص ٣٠)، ولكل مدينة خصوصيتها في عملية نمو السكان من خلال الظروف التي تمر بها والتي تنعكس على حجم السكان فيها، فقد مرت مدينة البصرة خلال مراحل نموها بالعديد من المشاكل لاسيما في المدة بين (١٩٨٠ - ٢٠٠٣) والتي كان التباين السكاني فيها واضحاً نتيجة للحروب وانخفاض المستوى الاقتصادي وهجرة السكان، ومن خلال دراسة جدول (١) نلاحظ التغيرات التي طرأت على حجم السكان فيها وخلال مدة (٦٨) عاماً بين تعداد السكان لعام (١٩٤٧) وتقديرات عام (٢٠٢٤)، فقد ارتفع من

(١٠١٥٣٥) نسمة الى (١,٦٦١,٠٠٩) نسمة بزيادة مطلقة بلغت (١,٥٥٩,٤٧٤) نسمة، كما هو موضح في الجدول (١):

جدول (١): النمو السكاني في مدينة البصرة للمدة (١٩٤٧-٢٠٢٤)م

سنة التعداد	المكان	عدد السكان		الزيادة المطلقة	معدل النمو السنوي %
		التعداد الأول	التعداد الثاني		
١٩٥٧-١٩٤٧	المدينة	١٠١٥٣٥	١٦٤٩٠٥	٦٣٣٧٠	٤.٩
	المحافظة	٣٦٣٤١٩	٥٠٣٣٣٠	١٣٩٩١١	٣.٣
١٩٦٥ - ١٩٥٧	المدينة	١٦٤٩٠٥	٣٠١٩٥٠	١٣٧٠٤٥	٧.٨
	المحافظة	٥٠٣٣٣٠	٦٧٣٦٢٣	١٧٠٢٩٣	٣.٧
١٩٦٥ - ١٩٧٧	المدينة	٣٠١٩٥٠	٤٥٢١٠٢	١٥٠١٥٢	٣.٤
	المحافظة	٦٧٣٦٢٣	١٠٠٨٦٢٦	٣٣٥٠٠٣	٣.٤
١٩٨٧ - ١٩٧٧	المدينة	٤٥٢١٠٢	٣٦٢١٤٣	٨٩٩٥٩-	٢.٢-
	المحافظة	١٠٠٨٦٢٦	٧٨٢١٧٦	١٣٦٤٥٠-	٢.٢-
١٩٨٧ - ١٩٩٧	المدينة	٣٦٢١٤٣	٦٨٨٥٩٢	٣٢٦٤٤٩	٦.٦
	المحافظة	٨٧٢١٧٦	١٥٥٦٤٤٥	٦٨٤٢٦٩	٦
١٩٩٧ - ٢٠٠٧	المدينة	٦٨٨٥٩٢	٧٩٣٨٢٩	١٠٥٢٣٧	٤.٨
	المحافظة	١٥٥٦٤٤٥	١٩١٢٥٣٣	٣٥٦٠٨٨	٤.٥
٢٠١٧ - ٢٠٠٧	المدينة	٧٩٣٨٢٩	١١٧٦٩٢٢	٣٨٣٠٩٣	١.٦
	المحافظة	١٩١٢٥٣٣	٢٨٣٣٣٧٥	٩٠٦٢٧٠	٣.١
٢٠١٧ - ٢٠٢٤	المدينة	١١٧٦٩٢٢	١,٦٦١,٠٠٩	٤٨٤٠٨٧	٥.٠
	المحافظة	٢٨٣٣٣٧٥	٤٥٠٠٠٠٠	١٦٦٦٦٢٥	٦.٨

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

١- تعداد سكان العراق للأعوام ١٩٤٧-١٩٨٧-١٩٩٧، والحصر السكاني ٢٠٠٩م.

٢- إسقاطات السكان لأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٤م.

ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات النمو السنوي الطبيعي وعامل الهجرة حيث تتمتع المدينة بعوامل جذب واضحة تتميز بها عن المدن المجاورة، إذ تشير الإحصاءات الى إن ما يقارب من نسبة (٤٠ %) من المجموع الكلي للسكان في عام (١٩٤٧) هم من المهاجرين من داخل المحافظة ومن خارجها (المنصوري، ٢٠٠٩، ص ١٠)، إلا أن هذه الزيادة تكن متوازنة في التعدادات اللاحقة إذ تباينت نسبتها حسب الظروف التي مرت بها المدينة فمن خلال تتبعها يتبين إن عدد السكان قد بلغ (١٠١٥٣٥) نسمة في عام (١٩٤٧) ثم ارتفع الى (١٦٤٩٠٥) نسمة في عام (١٩٥٧) بزيادة بلغت (٦٣٣٧٠)

نسمة وبمعدل نمو بلغ (٤.٩٪) وهو يفوق معدل النمو للمحافظة في تلك المدة والبالغ (٣.٣٪)، ومع هذه الزيادة في السكان ازدادت الحاجة الى توافر الاراضي المخصصة للسكن لاسيما مع ظهور البصرة كميناء رئيسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجذبها للعديد من السكان للاستفادة من فرص العمل المتوفرة لاسيما في منطقة المعقل، وقد بلغت نسبة الاستعمال السكني (٦١.٢ ٪).

ثم تسارع نمو سكان مدينة البصرة خلال المدة بين تعداد عام (١٩٥٧ - ١٩٦٥) ليصل العدد الى (٣٠١٩٥٠) نسمة وبزيادة بلغت (١٣٧٠٤٥) نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧.٨٪) وهو أعلى من معدلات النمو السنوي في المحافظة والعراق والتي بلغت (٣.٧ ٪) و(٣.١ ٪) على التوالي ، وكان للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الاتجاه نحو الصناعة والتجارة والارتفاع النسبي في المستوى الاقتصادي للسكان في المدينة لتوفر فرص العمل لاسيما في ميناء المعقل وزيادة الهجرة نحو المدينة من محافظتي ميسان وذي قار فضلاً عن الهجرة من داخل المحافظة، الامر الذي نتج عنه توسع المدينة من خلال توزيع الاراضي السكنية للوافدين الذين كان اغلبهم يسكنون في الصرائف التي بني الكثير منها على الاراضي التابعة للدولة كما حصل بالقرب من ميناء المعقل التجاري، وقد ظهرت بعض الاحياء السكنية في المدينة كما زاد حجم البعض من الاحياء الموجودة مثل (الابله والهادي وحي الحسين والجمهورية)، وكان لتوافر الاراضي وامتلاك أغلبها من قبل الدولة وتوزيعها على الموظفين الأثر الواضح في عدم ارتفاع أسعارها كثيراً إذ كانت تتناسب مع المستوى الاقتصادي للمواطن.

على الرغم من زيادة السكان في مدينة البصرة حسب تعداد عام (١٩٧٧) والذي بلغ (٤٥٢١٠٢) نسمة إلا إن معدل النمو العام للسكان انخفض خلال المدة من عام (١٩٦٥ - ١٩٧٧) ليتساوى مع معدل نمو سكان المحافظة والبالغ (٣.٤٪) لكل منها إذ بلغت الزيادة العددية (١٥٠١٥٢) نسمة إذ عاشت المدينة في تلك الفترة حالة من الاستقرار والتوازن، وتعود اسباب ذلك الى اقتطاع جزء من المدينة في منطقة التتومة وإحاقها في قضاء شط العرب وضم ناحية الهارثة كجزء من منطقة المعقل (وقد انفصلت ناحية الهارثة فيما بعد عن مدينة البصرة) كما انتقل بعض الموظفين الى المراكز الصناعية المستحدثة بعد عام (١٩٦٨) مثل مدينة البكر الصناعية وتوسيع موانئ أم قصر والفاو والميناء العميق وإنشاء الاحياء السكنية للموظفين فيها. (الخفاف، ١٩٨٨، ص١٧٣).

انخفض عدد سكان المدينة في المدة المحصورة بين تعدادي (١٩٧٧ - ١٩٨٧) إذ بلغ (٣٦٢١٤٣) نسمة في عام (١٩٨٧) بعد أن كان (٤٥٢١٠٢) نسمة في تعداد عام (١٩٧٧) وبنقص عددي بلغ (-) ٨٩٩٥٩ نسمة وبمعدل نمو سلبي بلغ (-) ٢.٢ ٪) وهو مساوي لمعدل نمو محافظة البصرة وهو (-) ٢.٢ ٪) بينما يقل عن معدل نمو العراق والذي بلغ (٣.١٪) وقد حدث ذلك النقص في ثمانينيات القرن العشرين بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية التي حدثت بين عامي (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ونزوح عدد من السكان من مدينة البصرة لقربها من جبهات القتال الى بعض مدن العراق الاخرى الاكثر أمناً، وقد

أدت قلة السكان في المدينة الى الركود الاقتصادي والفعاليات العامة بما فيها التوجه نحو شراء قطع الأراضي السكنية ومما ساعد على ذلك قيام الدولة بتوزيع قطع الأراضي على بعض شرائح المجتمع لا سيما العسكريين فظهرت أحياء الامن الداخلي فضلاً عن توزيعها على شرائح أخرى من المجتمع فكانت أحياء الاصدقاء والمهندسين والاطباء.

ازداد عدد سكان المدينة حسب تعداد (١٩٩٧) بعد إن تراجع بشكل كبير في التعداد السابق، إذ وصل الى (٦٨٨٥٩٢) نسمة بزيادة عددية بلغت (٣٢٦٤٤٩) نسمة وقد سجل أعلى معدل نمو سنوي خلال تلك المدة وهو (٦.٦ %) مقارنة بمعدل نمو المحافظة البالغ (٦.٠ %) والعراق (٣.٠ %) ويرجع ذلك الى عودة السكان النازحين من جراء الحرب العراقية الايرانية الى المدينة فضلاً عن تزايد الهجرة إليها من مناطق المحافظة الاخرى، أما في عام (٢٠٠٧) فكانت هناك تقديرات لعدد السكان من قبل وزارة التخطيط لعدم إمكانية إجراء تعداد عام للمدينة وللعراق بشكل عام ، وقد بلغ عدد السكان في المدينة حسب تلك التقديرات (٧٩٣٨٢٩) نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ (٨.٤ %) وهو يفوق كل من معدل النمو السنوي للمحافظة والبالغ (٥.٤ %) والعراق (٣.١ %) ، كما يرجع جزء من ارتفاع عدد السكان الى زيادة عدد المهاجرين من المحافظات القريبة ومن مناطق المحافظة الأخرى لتوفر فرص العمل، وقد بلغت الزيادة العددية للسكان (١٠٥٢٣٧) نسمة، وبسبب هذه الزيادة في عدد السكان توسع الاستعمال السكني في المدينة مما تطلب الحاجة الى مزيد من قطع الاراضي لاستيعاب تلك الاعداد وقد تزامن ذلك مع قصور في إداء الدولة العام نتيجة للظروف التي مرت بها بعد عام (٢٠٠٣) وعدم تخصيص الاراضي السكنية الكافية مما شجع على ارتفاع قيـمها بشكل كبير نتيجة للنقص في المعروض منها، إذ نشط سوق العقارات في المدينة وكان مردود ذلك سلبياً على المواطن الذي يأمل في الحصول على قطعة أرض مناسبة وبسعر معقول ، أستمريت الزيادة في عدد السكان في المدينة إذ بلغت (١١٧٦٩٢٢) نسمة حسب التقديرات لعام (٢٠١٧) بزيادة قدرها (٣٨٣٠٩٣) نسمة وبمعدل نمو (١.٦ %) الامر الذي فاقم من أزمة الحصول على قطع الاراضي السكنية للمواطنين وزيادة أسعارها في سوق العقارات بغياب رقابة الدولة وعدم القدرة على التحكم فيها أو توفير ما يتوجب عليها من أراضي مخصصة للسكن تتلاءم مع الدخل المادي للسكان، ولقد تزايد النمو السكاني في مدينة البصرة وخاصة بعد الانتهاء من الحرب الإرهابية على العراق، ولقد بلغ عدد السكان لعام ٢٠٢٤ حسب تقديرات ٢٠٢٤م (١,٦٦١,٠٠٩) نسمة، أي بزيادة مقدارها (٤٨٤٠٨٧) وبمعدل نمو (٥ %) وهذا مافاقم مشكلة السكن والعجز وزيادة انتشار النمط العشوائي للسكن، ولذلك توجهت الحكومة التوجه والتخطيط لبناء مجمعات سكنية بمايتوافق مع العجز السكني الحاصل.

ب- كثافة السكان: تعتبر الكثافة السكانية من أصدق المؤشرات في التوزيع المكاني للسكان ضمن أجزاء المدينة، وهي تعطي تصور دقيق عن طبيعة العلاقة بين السكان والمساحة التي يشغلونها، ولبناء

تصور واضح عن تغير الكثافات وتباينها بين الأحياء السكنية في مدينة البصرة تم التطرق إلى الكثافة الحقيقية^١ للسنوات (١٩٧٧-٢٠١٦-٢٠٢٤)، وقد تبين تباين الكثافة السكانية بين مختلف الأحياء السكنية في مدينة البصرة، وجاء ذلك التباين نتيجة لاختلاف المساحات التي تشغلها تلك الأحياء وحجم السكان فيها، إذ لا يتوزع السكان بصورة متساوية على جميع قطاعات المدينة، وتختلف الكثافات للأحياء كل فترة زمنية نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت فيها مدينة البصرة، كما هو موضح في الجدول (٢):

جدول (٢) الكثافة الحقيقية لسكان مدينة البصرة حسب الأحياء السكنية للسنوات ١٩٩٧-٢٠٢٤

القطاع	الحي السكني	عدد السكان ١٩٩٧	المساحة المأهولة ١٩٩٧	الكثافة الحقيقية نسمة/هكتار	عدد السكان ٢٠٢٤	المساحة المأهولة ٢٠٢٤	الكثافة الحقيقية نسمة/هكتار
قطاع القبلية	البلديات	٩,٦٠٨	٧٢,٢	١٣٣,٠٧	32,879	197.5	166.4
	المهندسين	٣,١١٠	٥٣,١	٥٨,٥٨	30,457	275.9	110.3
	القبلية	٩,٨٤١	١٦٠.٨	٦١.٢٠	54,992	307.4	178.8
	الرشيد/ال قائم	١٧,٤٣٥	١٣١.٥	١٣٢.٥٨	66,797	299	223.4
قطاع الخورة	العباسي	١٣,٣٥١	٥٤.٤	٢٤٥.٤٢	32,653	101	323.2
	الفيحاء	١٢,٣٤٣	٣٨.٨	٣١٨.١١٨ ٥٥٦٧	24,142	90.2	267.6
	المهلب	٩,٤٤٩	٣٩.٥	٢٣٩.٢١	27,806	62.4	445.6
	التحرير	١٧,٢١٦	٤٣.١	٣٩٩.٤٤٣ ١٥٥٥	30,972	57.7	536.7
	الجزائر	٥,١٧٣	٤٠.١	١٢٩.٠٠	10,606	51.6	205.5
	بريهة	٥,٧٦١	٢٢.٦	٢٥٤.٩١	11,760	41.3	284.7
	القاهرة	٥,٥٦٠	٣٢	١٧٣.٧٥	10,970	45.5	241.1
	الزهور	٢,٨٦٢	١٢.٤	٢٣٠.٨٠	6,692	8.9	751.9
	عمان	٢,٩٤٥	٣٤.٩	٨٤.٣٨	4,873	46.6	104.5
	صنعاء	٧,٩١٧	٢٤.٢	٣٢٧.١٤	17,839	31.2	571.7
	منتزه	٦,٧٥١	٧٠.٦	٩٥.٦٢	32,545	177.7	183.1
	الربيع	٨,٠٢٦	٥٠.٤	١٥٩.٢٤	21,569	128.5	167.8
	القادسية	١٢,١٣٣	٢١.٣	٥٦٩.٦٢	22,756	60.7	374.8

^١ المقصود بالكثافة الحقيقية: قسمة عدد السكان على المساحة المأهولة باستثناء الأراضي غير المأهولة بالسكان، ينظر: طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م، ص ٦٤٤.



230.1	51.9	11,945	١٤٤.٠٥	٣٤.٨	٥,٠١٣	الكرامة	قطاع المعقل
205.8	246.2	50,687	١٧٩.٨٢	٩٣.٣	١٦,٧٧٨	المعقل	
165.7	36.8	6,099				ميناء المعقل	
452.3	38	17,191	٣٧٩.٧١	٢٤.٣	٩,٢٢٧	المحارب	
64.5	132.2	8,538				الاساتذة	
367.1	50.8	18,649	٣٦٤.١٧	٢٦.٦	٩,٦٨٧	العامل	
357.1	140.3	50,100	٥٥٢.٢٥	٥٠.٦	٢٧,٩٤٤	الهادي	
382.2	203.9	77,941	٣٤٢.٩٣	٩٦.٦	٣٣,١٢٨	الأبلة	
353.8	27.2	9,626	٢٣٢.٨٠	١٠.٧	٢,٤٩١	خالد	
35.5	185.6	6,595				الغدير	
589.3	6.4	3,772				الاكاديمية	
130.1	10.2	1,328				الجامعة	
81.3	127	10,326				الطوبة والنخيلية	
619.0	410.2	253,918	٤٧٣.٣٥	٢٤٥.٥	١١٦,٢٠ ٨	الحسين	قطاع الخليج العربي
215.8	223.6	48,258	١٨٥.٦٠	١٣٢.٩	٢٤,٦٦٧	الخليج/الحج معيات	
209.5	155	32,476	٥٠.٥٦	٤٧.٧	٢,٤١٢	العباس/الأ صدقاء	
242.2	160.1	38,779	١٦٨.٧٦	٧٩.٦	١٣,٤٣٤	الأمن الداخلي/ الجهاد	
220.1	145.6	32,047	٢٠.٦٨	٧٤١	١٥,٣٣٠	الشعلة	
62.9	177.1	11,144				الشرطة	
186.8	174.2	32,555	١٠٤.٥٩	٧٣.٣	٧,٦٦٧	الميثاق	قطاع الرباط
229.4	252.1	57,833	١٦٤.٣٤	١٥٨.٢	٢٦,٠٠٠	الأندلس	
339.5	75.2	25,535	١٩٦.٦٣	٥٩.٥	١١,٧٠٠	السلام	
117.0	81.1	9,493	٢٣٢.٣٩	١٨.٤	٤,٢٧٦	التأميم	
332.8	123.4	41,074	٣٩١.٦٠	٤٦	١٨,٠١٤	الموقفية	
202.2	102.6	20,754	٨٦.٥٨	٥٠	٤,٣٢٩	الرافدين	
252.5	71.2	17,980	٢٠٣.٠٨	٤٩.٩	١٠,١٣٤	الخضراء	
509.4	97.8	49,823	٤٠٤.٣٥	٧٢.٣	٢٩,٢٣٥	الجمهور ية	
413.5	16.4	6,782	٨٢٧.٨٣	١٣.٤	١١,٠٩٣	الزهراء	
374.9	140	52,491	٢٨١.٨٢	٨٤.٧	٢٣,٨٧١	الأصمعي	



320.2	197	63,088	٢٧٤.٤٢	٨٤.٦	٢٣,٢١٦	عتبة بن غزوان	قطاع العشار
300.7	27.8	8,360	٩٣٢.٦٧	١٠.١	٩,٤٢٠	الرسالة	
357.2	39.2	14,005	٢٣٥.٤٤	٢٧.٩	٦,٥٦٩	الفرابي	
326.5	93.1	30,404	١٥٩.٣٣	٥٦.٩	٩,٠٦٦	الصمود	
314.6	23.3	7,332	١٨٠.٣٧	١٦.١	٢,٩٠٤	١٤ رمضان/ لساعي	
406.0	50.4	20,464	٨٧.٦٧٣	٥٣.٣	٤,٦٧٣	التميمية	
720.2	17.4	12,533	٤٨٣.٨٥	٢٦.٢	١٢,٦٧٧	العشار	
189.1	32.2	6,091	٢٠٩.٢١	١٥.٣	٣,٢٠١	سعد/ الكف اءات	
277.4	122.5	33,988	١٦٣.٨١	٩١.٦	١٥,٠٠٥	النصر	
123.8	90.4	11,199				كوت الحجاج	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- ١- مرتضى مظفر سهر الكعبي، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام GIS-RS، مركز تراث البصرة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، الطبعة الأولى، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٣، ص ٨٥.
- ٢- تم حساب المساحات المأهولة لعام ٢٠٢٤ بالسكان بواسطة برنامج Arc Gis 10.7 اعتماداً على مرئية فضائية من القمر الصناعي لسنة ٢٠٢٤.
- ٣- الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٤م.

الكثافة السكانية الحقيقية لعام ١٩٩٧:

يظهر من الجدول (٢) أن مدينة البصرة قد شهدت تغيرات واسعة اجتماعية وسياسية واقتصادية، وذلك يبرز في وجود أنماط متباينة لصور توزيع الكثافة الحقيقية، فاحتل حي الرسالة المرتبة الأولى من حيث كثافتها الحقيقية والتي بلغت (٩٣٢,٧ نسمة/ هكتار) وادنى كثافة سجلت في حي العباس (٥٠,٥ نسمة/هكتار)، ويتم توضيح التباين الكثافي بحسب الأحياء السكنية للمدينة كما يلي:

الكثافة السكانية العالية جداً: سجلت الكثافة الحقيقية (٦٦٠ نسمة/ هكتار) فأكثر، في حيين سكنيين هما (الرسالة والزهراء) بكثافة حقيقية (٩٣٢,٧ - ٨٢٧,٨ نسمة/هكتار) على التوالي، ويعود السبب المباشر وراء هذا الارتفاع إلى صغر مساحة تلك الأحياء ويقابلها زيادة سكانية مرتفعة فيهما.

الكثافة السكانية العالية: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١-٦٥٩ نسمة/هكتار) لتضم (٥) أحياء سكنية وهي (القادسية، الهادي، الجمهورية، الحسين، العشار) وكثافتها على التوالي (٥٦٩,٦ - ٥٥٢,٢ - ٤٠٤,٣ - ٤٧٣,٣ - ٤٨٣,٨ نسمة/ هكتار).

الكثافة السكانية المتوسطة: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة/ هكتار)، شغلت ١٧ حياً سكنياً من المدينة، وهي (خالد بن الوليد، الأبله، العامل، المحارب، الشعلة، التأميم،

الموفقية، الخضراء، الأصمعي، الكفاءات، الفراهيدي، عتبة ابن غزوان، المهلب، التحرير، بريهة، الزهور، صنعاء) والمشار إلى كثافتها في الجدول (٢).

الكثافة السكانية المنخفضة: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (١٠٠-١٩٩ نسمة/هكتار)، شغلت ١٥ حياً سكنياً من المدينة، وهي (الكرامة، المعقل، السلام، الأندلس، الميثاق، الجمعيات، الصمود، النصر، الساعي، الجزائر، الأمن الداخلي، القائم، البلديات، القاهرة، الربيع) وقد تباينت كثافتها كما مشار إليها في الجدول (٢)، ويعزى سبب انخفاض الكثافة فيها إلى حجم مساحة الوحدة السكنية التي تراوحت ما بين (٢٠٠-٨٠٠ م^٢) لكونها من الأحياء المخططة.

الكثافة السكانية المنخفضة جداً: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (١-٩٩ نسمة/هكتار)، شغلت ٦ أحياء سكنية من المدينة، وهي (العباس، الرافدين، المهندسين، القبلة، عمان، المنتزه) وقد تباينت كثافتها كما مشار إليها في الجدول (٢).

الكثافة السكانية الحقيقية لعام ٢٠٢٤:

يظهر من الجدول (٢) أن مدينة البصرة قد شهدت تغيرات واسعة، لا سيما الزيادة السكانية المتنامية على أثر التغير السياسي بعد عام ٢٠٠٣، إذ سجل عدد سكان المدينة لعام ٢٠٠٩ (٩٧٣٦٤٦) نسمة، بينما سجل أعداد السكان وبحسب تقديرات لعام ٢٠٢٤ (١,٦٦١,٠٠٩) نسمة، وهذه الزيادة من شأنها أن تحتاج إلى وحدات سكنية إضافية ومن المؤكد أنها تتوسع مساحياً مع غض النظر عن طريقة هذا الامتداد، سواء كان هذا التوسع على شكل (سكن عشوائي على حساب الأراضي الزراعية) أو على حساب الاستعمالات الأخرى، ومنها الخدمية، ويتم توضيح التباين الكثافي بحسب الأحياء السكنية للمدينة كما يلي:

الكثافة السكانية العالية جداً: سجلت الكثافة الحقيقية (٦٦٠ نسمة/هكتار)، في حيين سكنيين هما (الزهور والعشار) بكثافة حقيقية (٧٥١,٩ - ٧٢٠,٢ نسمة/هكتار) على التوالي، ويعود السبب المباشر وراء ذلك الارتفاع إلى وجود العمارات السكنية، فضلاً عن هجرة السكان من تلك الأحياء بوصفها مناطق تجارية رئيسة في المدينة، لذلك لم تعد مكاناً مفضلاً للسكن.

الكثافة السكانية العالية: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٤٠١-٦٥٩ نسمة/هكتار) لتضم (٩) أحياء سكنية وهي (الحسين، الأكاديمية، صنعاء، التحرير، الجمهورية، المحارب، المهلب، الزهراء-التميمية) وكثافتها على التوالي (٦١٩,٠١ - ٥٨٩,٣٧ - ٥٧١,٧ - ٥٣٦,٧ - ٥٠٩,٤ - ٤٥٢,٣ - ٤٤٥,٦ - ٤١٣,٥٣ - ٤٠٦,٠٣ نسمة/هكتار) ويمكن تفسير ارتفاع الكثافة الحقيقية في أحياء (الجمهورية، الحسين، المحارب) إلى مشاريع الإسكان الحكومية لذوي الدخل الوائنة والمتوسطة التي أسهمت إلى حد ما في تعويض ساطني الصرائف وإجلاتهم إلى مناطق سكنية مخططة منظمة مكونة بذلك أحياء سكنية امتازت بارتفاع الكثافة السكانية فيها، نظراً إلى صغر حجم المسكن الذي لا يتجاوز في أحسن حالاته

(١٠٠-١٧٥م)، أما فيما يخص ارتفاع الكثافة الحقيقية في منطقة الاكاديمية فقد شغلت من قبل السكن العشوائي وفي منطقة محصورة كانت فيما سبق مقرات عسكرية.

الكثافة السكانية المتوسطة: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (٢٠٠-٤٠٠ نسمة /هكتار)، شغلت ٢٩ حياً سكنياً من المدينة، وهي (خالد بن الوليد، الأصمعي، القادسية، الهادي، الفراهيدي، الأبله، السلام، الموفقية، الصمود، العباسي، عتبة ابن غزوان، الساعي، الرسالة، بريهة، النصر، الفيحاء، الخضراء، الأمن الداخلي، القاهرة، الكرامة، الأندلس، الرشيد/القائم، الشعلة، الجمعيات/الخليج، العباس، المعقل، الجزائر) والمشار إلى كثافتها في الجدول (٢).

الكثافة السكانية المنخفضة: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (١٠٠-١٩٩ نسمة /هكتار)، شغلت ١٢ حياً سكنياً من المدينة، وهي (الكفاءات، الميثاق، المنتزه، القبلة، الربيع، البلديات، ميناء المعقل، الجامعة، كوت الحجاج، التأميم، المهندسين، عمان) وقد تباينت كثافتها كما مشار إليها في الجدول (٢)، حيث اتسمت هذه الأحياء باتساع الوحدة السكنية التي تتباين (٢٠٠-٣٠٠م^٢) وبعض المساكن تصل إلى (٦٠٠م^٢)، وهي مخططة من قبل الجهات المختصة، يستثنى من ذلك أحياء (المنتزه، الربيع) فقد شغلت بوحدات سكنية لمساحات كبيرة لكونها أراضي زراعية ذات ملكية خاصة.

الكثافة السكانية المنخفضة جداً: تتراوح الكثافة الحقيقية ضمن هذه الفئة ما بين (١-٩٩ نسمة /هكتار)، شغلت ٤ أحياء سكنية من المدينة، وهي (الطوبية والنخيلة، الأساتذة، الشرطة، الغدير) وقد تباينت كثافتها كما مشار إليها في الجدول (٢)، ويعزى ذلك إلى انخفاض أعداد السكان فيها، فضلاً عن اتساع مساحة الوحدات السكنية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من (٣٠٠م^٢) إلى كونها أحياء حديثة النشأة وتم توزيعها على مختلف شرائح المجتمع.

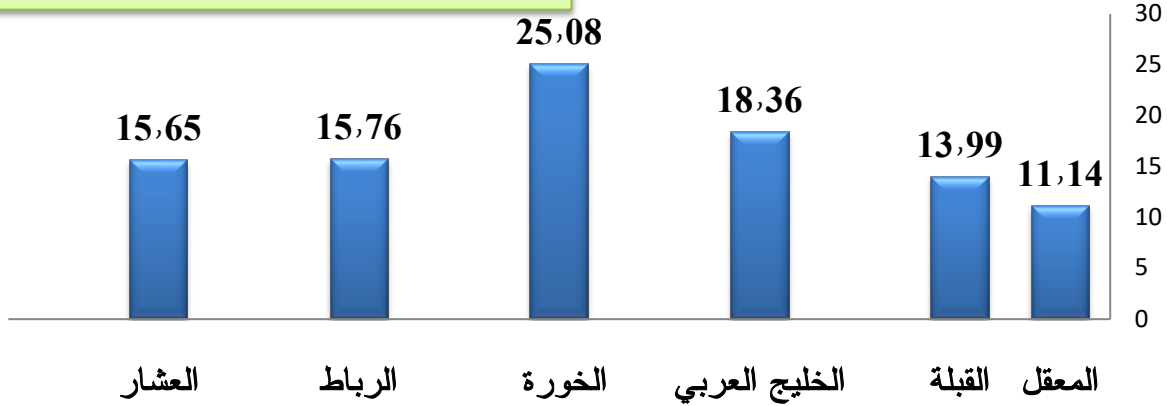
ت-توزيع السكان: يساهم توزيع السكان على أرجاء المدينة بدور واضح في تحديد أسعار قطع الاراضي لسكنية وتباينها من مكان الى آخر، ففي مدينة البصرة يتوزع السكان على (٦) قطاعات سكنية تضم بمجملها (٥١) حي سكني وهي قطاعات (العشار والرباط والمعقل والخورة والقبلة والخليج العربي).

جدول (٣): توزيع السكان على قطاعات مدينة البصرة لعام ٢٠٢٤م.

القطاع	عدد الأحياء السكنية في القطاع	عدد السكان ٢٠٢٤	النسبة المئوية
المعقل	٤	١٨٥,١٢٥	١١,١٤
القبلة	١٢	٢٣٢,٤٢٧	١٣,٩٩
الخليج العربي	١٥	٣٠٥,٠٥١	١٨,٣٦
الخورة	٦	٤١٦,٦٢٢	٢٥,٠٨
الرباط	٩	٢٦١,٨٢٩	١٥,٧٦
العشار	١١	٢٥٩,٩٥٥	١٥,٦٥
	٥٧	١,٦٦١,٠٠٩	١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

نسبة توزيع السكان في قطاعات مدينة البصرة %



الشكل (١): النسبة المئوية لتوزيع السكان على قطاعات مدينة البصرة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

يلاحظ من الجدول (٢) (٣) والشكل (١) إذ يتباين فيها توزيع السكان في عام (٢٠٢٤) فقد احتل قطاع الخورة المرتبة الاولى بحجم سكاني بلغ (٤١٦,٦٢٢) نسمة ونسبة (٢٥,٠٨ %) من مجموع سكان قطاعات المدينة بينما جاء قطاع الخليج العربي بالمرتبة الثانية بعدد سكان بلغ (٣٠٥,٠٥١) نسمة وبما يشكل نسبة (١٨,٣٦ %) في حين تلتها قطاعات الرباط والمعقل والقبلة والمعقل بالمراتب السكانية الاخرى وعلى التوالي إذ كانت نسبها (١٥,٧٦ %، ١٥,٦٥ %، ١٣,٩٩ %، ١١,١٤ %) من عدد سكان مدينة البصرة، فضلاً عن ذلك كان هناك تبايناً في توزيع السكان على مستوى الأحياء في المدينة، إذ كان أكبر الأحياء سكاناً هو حي الحسين بعدد (253,918) نسمة ويقع ضمن قطاع الخليج العربي، يلي ذلك حي الأبله والذي يقع في قطاع المعقل وبعدد سكان بلغ (77,941) نسمة وحي الرشيد الذي يقع في قطاع القبلة وبعدد سكان (66,797) نسمة ثم حي عتبة بن عزيان الواقع ضمن قطاع العشار بعدد (63,088) نسمة ثم تلاه حي الأندلس إذ بلغ عدد السكان فيه (57,833) نسمة ويقع ضمن قطاع الرباط ، وتواليك من الأحياء، وهو توزيع غير متوازن وفقاً لمؤثرات عديدة كان أبرزها العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الانتقال السكاني في مدينة البصرة:

أ- الانتقال السكاني (الحراك): هو تغير المسكن أو مقر الإقامة داخل الحيز الحضري بحيث لا يتجاوز التحرك في بعض الأحيان سوى شارع واحد وهي انتقالات لا ينتج عنها في الغالب تغير في مقر العمل حيث أن للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأثر الكبير للحركة السكانية داخل المدينة بغية تحسين ظروف السكن من مناطق تفتقر إلى خدمات مختلفة إلى مناطق أفضل منها. إن ظاهرة الحراك السكاني

مستمرة طالما أن هناك تغيرات اقتصادية وهو على نوعان تبعاً للمستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان:

- الحراك من الأعلى إلى الأسفل: يحدث عندما تكون الظروف الاقتصادية صعبة والناجمة عن التضخم وشيوع البطالة مما يؤدي التدهور العام الذي يصيب قطاع السكن والتشييد وتحدث في سائر المدن ومنها منطقة الدراسة.

- الحركة من الأسفل إلى الأعلى: عندما تتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان. (الحلي، ٢٠٠١، ص ١٤٠)

يوجد أسباب متعددة تدفع السكان لتغيير مكان سكنهم ويمكن تقسيمها إلى دوافع التنقل الطوعي و التنقل القسري، وتعود أسباب التنقل الطوعي لدوافع متعلقة بالأسرة أو الحي أو العمل، فعادة ما ينتقل الناس من مسكن إلى آخر طوعية بحثاً عن حياة اجتماعية أكثر هدوءاً ونشاطاً من خلال بيع منازلهم الحالية وشراء قطعة أرض بديلة في حي حديث حيث يمكنهم بناء منزل جديد (Harlen,2022, p1479-1487). ويمكن تقسيم التنقلات الطوعية إلى نوعين من التنقلات:

- تنقلات تشجيعية أو تحفيزية: وهي تحركات سكنية لا تكون متعلقة بشكل مباشر بقضايا تتعلق بالخصائص السكنية وإنما تتعلق بالأسرة والتعليم ودخل الأسرة والحالة الاجتماعية والحالة الوظيفية وعدد الأطفال في الأسرة.

- تنقلات تكيفية: تنتج حركات التكيف عن مجموعة من الخدمات والدوافع السكنية، وتشمل عدم الرضا عن ظروف السكن والحي السكني وجودة الخدمات وصعوبة الوصول إلى أماكن العمل والتسوق والأقارب. (Spada,2002, p12)

فيما يتعلق بالتنقلات القسرية، والتي تحدث لدوافع قسرية للتنقل ناتجة عن بسبب الحرائق وهدم المنازل والبراكين والزلازل أو نتيجة إنشاء المشاريع العمرانية ورصف الطرف.

لقد شهدت مدينة البصرة تغيرات في الأوضاع الاقتصادية انعكس على الحراك السكني فيها مما أدى إلى انتقال سكني بالاتجاه من الأعلى إلى الأسفل وبالعكس مما انعكس على المظهر المعماري للمدينة من حيث الطراز ومواد البناء أو زيادة في أعداد الوحدات السكنية لا سيما إذ كان اتجاه الحراك نحو الأسفل ولهذا ظهرت حاجة إلى إنشاء المساكن خصوصاً للقادمين من خارج القطر، مما توجه العديد منهم إلى شراء بيوت حديثة وبأسعار مرتفعة أو شراء بيوت وتهديمها وإعادة بناءها وفي نفس الوقت توجه أصحاب المساكن المباعة إلى السكن في أحياء أقل مستوى أو شراء مساكن أقل سعراً أو اللجوء إلى الإيجار للاستفادة من مبالغ بيوتهم افي سد حاجاتهم الاقتصادية، وفي ناحية أخرى ظهرت فئة من السكان ذات دخول عالية مما ارتقوا في السلم الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما العاملين في القطاع الخاص مما

انعكس على زيادة أعداد المساكن الحديثة المبنية في المدينة واختيار أفضل المواقع كما في أحياء (١٤) رمضان، النصر، الانتصار، عمان، العباسي، الخضراء).

لقد كان نمو الاستعمال السكني في مدينة البصرة نتيجة حتمية لتطور وظائف المدينة الأخرى، إضافة إلى عوامل أخرى تمثلت بالزيادة السكانية (الطبيعية والهجرة) وارتفاع المستوى المعاشي للسكان وما رافقه من تغيرات اقتصادية واجتماعية، مما أدى إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية— إضافة إلى دور الجمعيات والبلدية في توفير الأراضي السكنية، ودور المصرف العقاري في تسليف المواطنين لبناء المنازل، كل هذه العوامل الأساسية في نمو الوظيفة السكنية إذ احتلت أوسع مساحة من الحيز الحضري الذي توزع في معظم أنحاء المدينة، وبأنماط متباينة من الدور السكنية وتختلف فيما بينها من حيث مساحة وشكل المسكن والمواد المستخدمة في البناء والتي أفرزت لنا أنماط سكنية واضحة المعالم انعكست على المظهر الخارجي للمدينة وتشمل على ثلاثة أقاليم سكنية تبعاً لمكانة الحي والمستوى المعاشي والاقتصادي والاجتماعي للسكان ضمت كل منها عدة أنماط وهي: (موسى، ٢٠٨، ١٩٩٧)

١- إقليم الضعف الذي ضم ثلاثة أنماط هي:

- أ- النمط التقليدي: المتمثل في نواتي البصرة القديمة والعشار.
- ب- النمط المحور: يظهر في منطقة العشار وفي محلة العريزية والزهور والتحرير وتراوحت مساحة الدور بين (١٠٠-٢٥٠) م^٢.
- ت- النمط المقلد المتدهور: انضم تحت هذا النمط حي الحسين، الشعلة، القادسية، الهادي، الأبله، الأصمعي، البعث، الكرامة، التميمية، عتبة بن غزوان والجزء الجنوبي من القبلة، المنتزه والجمهورية، وبنيت فيه الدور على التصميم الغربي ولكن بمستوى عمراني متدنٍ جداً.

٢- إقليم النزوع وهو يضم نمطين:

- نمط البيوت المتدنية النوعية: ويضم أحياء الفراهيدي، العامل، المحارب، الجينية (خالد بن الوليد)، الأمن الداخلي، القبلة، وتتراوح مساحة الدور بين ٢٠٠-٢٥٠ م^٢
- نمط البيوت الجيدة النوعية: وتتركز فيه الأحياء وهي السلام، المهلب، الأندلس، الميثاق، الموقفية، الرافدين، المعقل، الخليج العربي، العباس، الزهور، وتتباين مساحة البيوت من ٢٥٠-٤٠٠ م^٢ ويصل بعضها إلى مايزيد عن ٦٠٠ م^٢.

٣- إقليم الطموح (الدور الراقية أو الفارحة): يضم لأحياء القاهرة، الجزائر، عمان وصنعاء، وبريهة،

الربيع والنصر، ١٤ رمضان، التأميم، سعد بن أبي وقاص، تتراوح بيوت هذا الإقليم بين ٣٠٠-٦٠٠ م^٢ باستثناء حي التأميم وسعد بن أبي وقاص تتراوح مساحة الدور بين ٤٠٠-٦٠٠ م^٢. وتمتاز دور هذا النمط بوجود الحدائق والمرائب والسقوف المسلحة واستخدام الطابوق والبلوك والبناء بطابقين.

ويوجد أيضاً أنماط للسكن منتشرة في المدينة:

- **نمط المساكن النسقية:** وهي مساكن متشابهة من حيث الشكل والامتداد والتركيب الداخلي تدخل كافة مشاريع الإسكان خاصة الحكومية منها ضمن هذا النمط، العمارات لأغراض السكن فقط تقع في حي الموفقية وهي تضم ١٦٨٦ شقة سكنية ويسكن فيها عوائل ذوي الدخل المحدود وهي تفتقر إلى الخدمات الأساسية وكذلك الحال في حي الأصمعي والميثاق وإضافة لوجود مجمع سكني في حي الحسين تم إنشاؤه عام ٢٠٠٧ ويحتوي على ٥٠٤ وحدة مخدم بالمدارس والطرق وغيرها من الخدمات. يوجد في البصرة مشاريع سكنية أخرى منها مجمع النسيم السكني الذي يضم ١٩٧٨ وحدة سكنية، ومجمع الرفاه السكني ويضم ٤٠٠٠ وحدة، ومجمع مركز البصرة يضم ٩٢٠ وحدة، ومجمع خاص بموظفي مشاريع استثمارية في مركز البصرة يضم ١١٠٠ وحدة.
- **النمط العمودي (العمارات السكنية):** تقع على امتداد الشوارع التجارية الرئيسية منها شارع بشار بن برد، ١٤ تموز، مالك بن دينار، الاستقلال، الكويت، الوطن، مناوي باشا (القاهرة)، والطابق الأرضي من هذه العمارات تستخدم للأغراض التجارية والطوابق العليا للأغراض السكنية، ويوجد مجمعات سكنية عمودية قيد الانجاز منها مجمع الصفا ومجمع الفرخ .
- **نمط السكن العشوائي:** إن ظاهرة السكن العشوائي ليست بحديثة العهد بل أنها ظاهرة تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين ولقد مرت ظاهرة السكن العشوائي في مدينة البصرة بعدة مراحل، وقد فاقم من تأثير هذه المشكلة غياب الحلول المناسبة وعدم وجود استراتيجية حقيقية فاعلة لها سواء على مستوى العراق او على مستوى الحكومة المحلية في محافظة البصرة ، مما شجع على استمرار هذه الظاهرة سنة بعد أخرى لقناعة المتجاوزين الجدد بعدم قدرة السلطات على القيام بالأجراء الرادع ضدهم مما شجعهم على ذلك إذ أخذت أعدادهم بالازدياد نتيجة لغياب القانون ، وقد جذب ذلك العديد من المهاجرين لا سيما للذين تربطهم علاقات اجتماعية مع المواطنين الساكنين قبلهم في تلك المناطق سواء من داخل المحافظة أو من خارجها لا سيما من محافظتي ميسان وذي قار، وتطور الأمر الى قيام البعض بالسيطرة على مساحات أكبر من الاراضي الفارغة ثم القيام بتجزئتها وبيعها على شكل قطع اراضي سكنية وبمساحات غير منتظمة ساهمت في تشويه المنظر العام للمنطقة

يبين الجدول (٤) تزايد أعداد المسكن العشوائي في مدينة البصرة:

القطاع	١٩٩٧	%	ملاحظات	٢٠٢٤	%	ملاحظات	معدل النمو ١٩٩٧-٢٠٢٤
القبلة	٢,٨٠٠	%٢٠	نقطة انطلاق النمو العشوائي	٧,٢٠٠	%٢٤	كثافة سكانية مرتفعة	%٣.٦
المعل	٢,٥٠٠	%١٧	نشاط عمراني محدود	٥,٥٠٠	%١٨	قرب الميناء يؤثر	%٢.٩
العشار	٢,٠٠٠	%١٤	مركز المدينة مستقر نسبياً	٣,٨٠٠	%١٣	مركز تجاري قديم	%٢.٣
الخورة	٢,٢٠٠	%١٦	نمو منخفض	٤,١٠٠	%١٤	نمو سريع مؤخراً	%٢.٢
الرباط	١,٥٠٠	%١١	أطراف غير مكتملة البناء	٢,٩٠٠	%٩	امتداد عمراني جديد	%٢.٤
الخليج العربي	٣,٢٠٠	%٢٢	أعلى معدل نمو نسبي حينها	٦,٣٠٠	%٢١	من أكثر المناطق تضرراً	%٢.٥
المجموع	٢٤,٠٠	١٠٠	-	٢٩,٨٠٠	١٠٠	-	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير الإسكان والتخطيط الحضري في محافظة البصرة ١٩٩٧-٢٠٢٤

يلاحظ من الجدول (٤) لقد شهدت جميع القطاعات السكنية في مدينة البصرة زيادة مستمرة في عدد المساكن العشوائية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٤، وقد تباين توزيع هذه التجمعات بين مناطق المدينة المختلفة وقد احتل قطاع القبلة المرتبة الاولى في عدد الوحدات السكنية العشوائية وفي معدل تزايدها خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٤ بلغ (٣.٦٪) ويعود ذلك موقع القطاع الكبير جغرافياً واحتضانه احياء ذات نمو عشوائي متسارع، بينما جاء قطاع المعل بالمرتبة الثانية بمعدل تزايد (٢.٩٪)، ثم يليه قطاع الخليج العربي بالمرتبة الثالثة بمعدل (٢.٥٪) إذ كانت النسبة الاكثر من هذه المساكن في حي الحسين واستغلال الاراضي الفارغة والمخصصة ضمن التصميم العام لاستعمالات أخرى، ثم يليه قطاع الرباط بمعدل بلغ (٢.٤٪) ويعود ذلك للامتداد العمراني، ثم يليه قطاع العشار بمعدل نمو بلغ (٢.٣٪) والذي يعتبر قليل مقارنة مع القطاعات الأخرى ويعود ذلك كون قطاع العشار يمثل مركز المدينة التجاري مما يحد من التوسع العشوائي، وبالمرتبة الأخيرة قطاع الخورة بمعدل نمو (٢.٢٪) .

من خلال ما سبق وللسيطرة على الاراضي في المدينة لا بد أن تتوافر لدى المعنيين رؤى مستقبلية وحلول مدروسة لهذا الظاهرة ويمكن ان يكون حل هذه المشكلة من خلال مجموعة من المقترحات: إعداد قاعدة بيانات حديثة لمناطق السكن العشوائي عدد السكان والمساكن في المدينة وتفعيل القوانين وإيجاد آلية ناجحة للرقابة على المناطق الفارغة وازادي التصميم الأساسي للمدينة لمنع التجاوز عليها ونشوء المناطق العشوائية الجديدة .و تنمية الظهير الصحراوي للمحافظة واعداد مخططات لأراضي سكنية تستوعب الزيادات السكانية المتوقعة . واستغلال المساحات الارضية المتوفرة بالتوجه نحو

التوسع في البناء العمودي وإنشاء مجمعات سكنية عن طريق البناء الجاهز بغية الحصول على مساكن قليلة الكلفة .

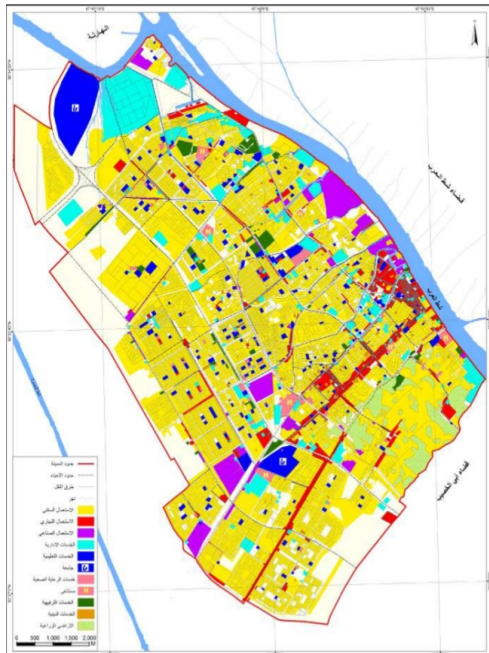
ب- استعمالات الأراضي في مدينة البصرة: لقد تباينت استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة من حيث مساحتها وتوزيعها المكاني، فإن أغلب المساحة خصصت للاستعمالات السكنية التي تقوم بخدمة سكان المدينة، بينما تباينت استعمالات الأرض الأخر من حيث مساحتها، وهذا ما سيتم تتبعه على مراحل زمنية ممتدة من ١٩٩٠-٢٠٢٤، ويوضح الجدول (٥) التغيرات المساحي في استعمالات الرض الحضرية لمدينة البصرة:

جدول (٥): استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة ومساحاتها للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٤م.

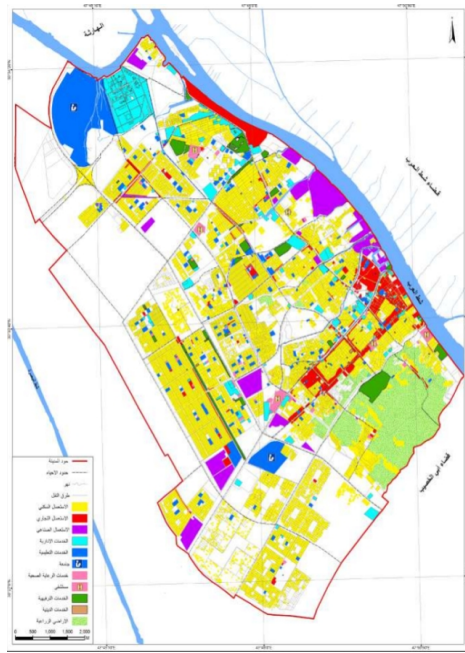
نوع الاستعمال	١٩٩٠-٢٠٠٢		٢٠٠٣-٢٠٢٤	
	المساحة /هكتار	%	المساحة /هكتار	%
سكني	٣٦٣٢	٤١.٨	١٠٥٥٢	٥٢.٢
تجاري	٤٣٤	٥	١١٨٥	٥.٩
صناعي	٣٢١	٣.٧	١٤٠٧	٣.٤
خدمي	٢٧٧٠	٣١.٩	٦٩١٤	٣٤.٤
بساتين وأراضي زراعية	٦٧٢.٢	٧.٩	٤٦٢	٢.٣
فضاءات مفتوحة	٨٤٠.٣	٩.٧	٣٦١	١.٨
مساحة كلية	٨٦٧٠	١٠٠	٢٠١٠٠	١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: ١- مرتضى مظفر سهر الكعبي، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكنية في مدينة البصرة باستخدام GIS-RS، مركز تراث البصرة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، الطبعة الأولى، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٣، ص ٨٥.
٢- المرئية الفضائية لعام ٢٠٢٤

خريطة (٣): استعمالات الأراضي لمدينة البصرة ٢٠٢٤



خريطة (٢): استعمالات الأراضي لمدينة البصرة ٢٠٠٢



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مرئية القمر الصناعي Landsat 8 وبرنامج ARCGIS10.8

أ- استعمالات الأراضي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢: يوضح الجدول (٥) والخريطة (٢) استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)، ويشير الجدول أن الاستعمال السكني تمثل بأعلى مساحة خصصت له، إذ سجل (٣٦٣٢ هكتار) ونسبة ٤١.٨٪، ثم تليه استعمالات الأرض الخدمية مجتمعة تمثلت بمساحة (٢٧٧٠ هكتار) بنسبة ٣١.٩٪، كما يلي:

الاستعمال السكني: تزامنت هذه المدة مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، حيث عاد السكان لمساكنهم بعد حرب دامت ٨ سنوات تخللها هجرة أغلب السكان من المدينة إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى الدمار الذي طال أغلب مؤسساتها ومن ضمنها الوحدات السكنية، ومن جهة ثانية دخل العراق في مرحلة جديدة وهي احتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ ومانجم عنها من تداعيات اقتصادية أرثت في جميع القطاعات والأنشطة بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وما شجع على زيادة الوحدات السكنية هو تشجيع الدولة بدفع مبالغ لمن يقوم بجمع التجهيزات العسكرية المتواجدة ضمن ضواحي البصرة وتسليمها لها لتحريك النشاط الاقتصادي المتردي - آنذاك - وبالإضافة إلى عودة المقيمين العراقيين الخارجيين بعد الحرب والذين يمتلكون أموال طائلة، هذه العوامل أعطت حافزاً لامتلاك وحدات سكنية لهم ضمن أحياء (الأمن الداخلي - المهندسين - البلديات وغيرها) ، بالإضافة إلى تشييد وحدات سكنية جديدة تداخلت ضمن النسيج الحضري للمدينة.

الاستعمال التجاري: شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة في الحجم المساحي للاستعمال التجاري وبلغت مساحتها (٤٣٤ هكتار) بنسبة ٥٪، ولقد تعدى مجال التجارة المركزية حدود المدينة وسيظل يتسع هذا الاستعمال كلما نمت المدينة.

الاستعمال الصناعي: لم يشهد الاستعمال الصناعي ضمن هذه المدة تطور ملحوظاً، حيث تركز الصناعات الصغيرة ضمن المنطقة المركزية وصناعات تكميلية وبالإضافة إلى تركزها في المراكز الثانوية والمتمثلة بالأسواق المنتشرة في الأحياء السكنية (حي الجمهورية - الهادي - الحسين وغيرها) ، أما بالنسبة للصناعات المتوسطة والكبيرة فقد مساحة كبيرة وخرجت من المنطقة التجارية المركزية لتحتل على جامبي الشوارع الرئيسية أو أطراف المدينة.

استعمالات الأرض الخدمية: أن استعمال الأرض الخدمية احتل مساحة (٢٧٧٠ هكتار) بنسبة ٣١.٩٪ ويضم خدمات إدارية توزعت في (التأمين، الأصمعي، القائم، الأكاديمية) وخدمات النقل والترفيه والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات.

ب- استعمالات الأراضي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٤: يوضح الجدول (٥) والخريطة (٣) استعمالات الأرض الحضرية في المدينة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٤)، ويشير الجدول أن الاستعمال السكني تمثل بأعلى مساحة خصصت له، إذ سجل (٥٦٠٩ هكتار) ونسبة ٥٢.٢٪، ثم تليه استعمالات الأرض الخدمية مجتمعة تمثلت بمساحة (٣٦٨٢ هكتار) بنسبة ٣٤.٤٪، كما يلي:

الاستعمال السكني: تمثل هذه المرحلة تغييراً كبيراً في استعمالات الأرض الحضرية وتمثل هذا التغيير بحجم المساحة المخصصة لكل استعمال، بحسب التفسير البصري للمرئيات الفضائية، ومن خلال الجدول (٤) يتضح أن الاستعمال السكني شغل مساحة كبيرة تجاوزت النصف (١٠٥٥٢ هكتار) بنسبة ٥٢.٢٪ لذلك المرتبة الأولى، وتمثل الاستعمال السكني بالوحدات السكنية النسقية والوحدات السكنية القديمة، والسكن العشوائي.

الاستعمال التجاري: لقد نمت المنطقة التجارية المركزية وتطورت في منطقة العشار بعدما كانت الأساس لها في منطقة البصرة القديمة، وعلى الرغم من تمتعها بالحيوية التجارية وبكثافة تجارية كبيرة، إلا أن القلب التجاري ضاق بمؤسساته التجارية والشركات والفنادق والمؤسسات الحكومية الخ، فأخذ ينتقل العديد منها إلى هوامش جديدة لغرض الحصول على مجال أوسع وأقل كثافة، مثل شركات السيارات والسواق الكبيرة (مراكز التسوق) وغيرها ومن ناحية أخرى هناك المناطق التجارية الثانوية التي تركزت على جوانبي طرق النقل أو ضمن الأحياء السكنية وهذا ما يفسر حقيقة أن المساحة التي يشغلها بلغت (١١٨٥ هكتار) بنسبة ٥.٩٪ وهي مساحة كبيرة.

الاستعمال الصناعي: تنوعت الأنشطة الاقتصادية في مدينة البصرة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة الانفتاح الاقتصادي، لقد ظهرت العديد من المؤسسات الصناعية في المدينة (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) توزعت ضمن مركز المدينة ومنها الصناعات الغذائية والمشروبات والجلود والورق والطباعة وغيرها من الصناعات الصغيرة أما الصناعات الكبيرة تمثلت بالصناعات المعدنية والهندسية وغيرها تركزت على هوامش الساحلية لشط العرب، وشغل الاستعمال الصناعي مساحة (١٤٠٧ هكتار) بنسبة ٣.٤٪ من مساحة المدينة الاجمالية.

استعمالات الأرض الخدمية: أن استعمال الأرض الخدمية احتل مساحة (٦٩١٤ هكتار) بنسبة ٣٤.٤٪ ويضم خدمات إدارية توزعت في (التأمين، الأصمعي، القائم، الأكاديمية) وخدمات النقل والترفيه والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات، هذه الزيادة في مساحة الاستعمال الخدمي مترافق مع النمو السكاني للمدينة والاقتصادي.

الأراضي الزراعية: بلغت مساحة الأراضي الزراعية (٤٦٢ هكتار) بنسبة ١.٨٪ فلقد تقلصت مقارنة مع المدة السابقة، ولا سيما في المناطق الملاصقة مع قضاء ابي الخصيب على أثر الزيادة السكانية .
الفضاءات المفتوحة: تعد الفضاءات المفتوحة مصدراً لتوسع المدينة، وهي أراضٍ غير مستغلة للمدن تأتي نتيجة لتخطيط مسبق من قبل الجهات التخطيطية وذلك بتخصيص أراضٍ فارغة ضمن نسيج المدينة وبمعنى أدق ضمن تصميمها الاس والمقترح للتوسع المستقبلي، لقد تقلصت الفضاءات المفتوحة للمدينة لتصل إلى (٣٦١ هكتار) بنسبة ١.٨٪ بعد أن ٨٤٠.٣ هكتار، أي بمقدار ٦٥٠ هكتار وهو مقدار كبير

جداً، وهذا يعود إلى زيادة السماحة النسبية لاستعمالات الأرض الحضرية التي اقتطعت من فضاءات المدينة.

ثالثاً: أثر الوضع السكاني والسكني على التخطيط العمراني لمدينة البصرة:

تعد الكثافة السكانية والنمو السكاني والمساحات المأهولة والانتقال السكاني واستعمالات الأراضي من العوامل المؤثرة على التخطيط العمراني. بالإضافة إلى الانتقال السكاني الذي يحدث تغير في الكثافات والذي يحدث نتيجة مجموعة من الدوافع، ويمكن التعرف على الدوافع التي يقوم بسببها السكان بتغيير مكان إقامتهم في مدينة البصرة، ومن خلال الدراسة الميدانية لأحياء سكنية مختلفة في المستوى الاجتماعي والاقتصادية في مدينة البصرة، لدوافع مختلفة تتألف عينة الدراسة من مجموعتين المجموعة الأولى تتألف ١٥٠ مفردة بدلو مكان سكنهم مكان سكنهم و ١٥٠ مفردة لم يبدلو مكان سكنهم، وتقييم مستوى الرضا للتخطيط العمراني للمدينة كما يلي:

جدول (٦): دوافع التنقل السكاني في البصرة لعام ٢٠٢٤

دوافع التنقل السكاني	نوع التنقل	العدد	%
زيادة عدد الأطفال	تنقلات محفزة	٨٤	٥٦.٢
ارتفاع أسعار الإيجار			
تحسن دخل الأسرة			
تغير في الحالة الاجتماعية (زواج - طلاق - وفاة وغير لك)			
قدم المسكن السابق			
الحصول على منزل	تنقلات للتكيف	٦١	٤٠.٦
الانتقال بالقرب من مدارس الأبناء			
الانتقال بالقرب من مكان العمل			
الانتقال بالقرب من العائلة			
انتقال قسري	انتقال لإرادي	٥	٣.٢%
المجموع	-	١٥٠	١٠٠%

المصدر: من عمل الباحث من خلال الدراسة الميدانية ٢٠٢٤.

من خلال الجدول (٦) يتبين أن، سجلت التنقلات السكنية لدوافع تحفيزية متعلقة بالحالة الاجتماعية والأسرة والدخل أعلى نسبة (٥٦.٢٪)، بينما سجلت التنقلات السكنية لدوافع التكيف المتعلقة بالانتقال بالقرب من مكان العمل والمدارس والعائلة والانتقال إلى مكان أفضل من حيث جودة الخدمة نسبة (٤٠.٦٪)، في حين جاءت التنقلات القسرية بالمرتبة الأخيرة بنسبة (٣.٨٪)

تقييم مستوى رضا عن التخطيط العمراني للمدينة: يمثل الجدول استجابات عينة الدراسة:

جدول (٧): استجابات عينة الدراسة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
البنية التحتية في الحي كافية لتلبية احتياجات السكن	٠% (٠)	٢٥% (٧٥)	١٥% (٤٥)	١٣% (٤٥)	١٥% (٠)
توزيع الخدمات في الحي متوازن وعادل	٣% (٩)	٣٠% (٩٠)	١٧% (٥١)	١٠% (٣٠)	١٠% (٣٠)
التخطيط العمراني يسمح بالتوسع المستقبلي	٣٠% (٣٠)	١٥% (٥٠)	٦٠% (٦٠)	١٢% (٣٦)	٨% (٢٤)
هناك اهتمام بالحفاظ على المساحات الخضراء	١٠% (٣٠)	٢٠% (٦٠)	٢٠% (٦٠)	٣٠% (٩٠)	٢٠% (٦٠)
وسائل النقل متوفرة وسهلة الوصول.	٣% (٩)	٢٢% (٦٦)	٢٠% (٦٠)	١١% (٣٨)	١٨% (٥٤)

المصدر: من عمل الباحث من خلال الدراسة الميدانية ٢٠٢٤.

من خلال التحليل باستخدام spss، تبين أن:

جدول (٨): تقييم مستوى الرضا لعينة عن التخطيط العمراني لعينة الدراسة.

العبارة	المتوسط الحسابي	نسبة الرضا %	التقييم
البنية التحتية في الحي كافية لتلبية احتياجات السكن	٢,٤٧	٢٥%	غير مرضٍ، ضعيف في الخدمات الأساسية.
توزيع الخدمات في الحي متوازن وعادل	٢,٧٩	٣٣%	ضعيف، عدم رضا عن أداء التخطيط العمراني
التخطيط العمراني يسمح بالتوسع المستقبلي	٣,٨٥	٦٠%	جيد، وجود مرونة في الهيكل العمراني.
هناك اهتمام بالحفاظ على المساحات الخضراء	٢,٨	٣٠%	غير مرضٍ
وسائل النقل متوفرة وسهلة الوصول.	٢,٤٩	٢٥%	غير مرضٍ، ضعف في الخدمات الحركية

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٨) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

من خلال الجدول (٨) يتبين أن:

- أعلى مستوى رضا كان حول التخطيط العمراني الذي يسمح بالتوسع المستقبلي (٣.٨٥)، مما يشير إلى إدراك السكان لوجود مرونة في الهيكل العمراني.
- مستويات متوسطة الرضا تراوحت (٢.٧-٢.٨) مما يدل على تراجع الرضا العام عن أداء التخطيط العمراني.
- أدنى مستوى رضا سجل في محور البنية التحتية ووسائل النقل (أقل من ٢.٥)، وهو يدل على ضعف في الخدمات الأساسية والحركية من وجهة نظر السكان.

تم إدخال بيانات عدد السكان والمساحات المأهولة للأحياء السكنية والكثافات الحقيقية وبالإضافة إلى نسبة استعمالات الأراضي وتبين الآتي: من خلال التحليل الإحصائي، ونتائج الجدول (٩)، تبين أن:

جدول (٩): نتائج الارتباط وفق معامل بيرسون ((Pearson Correlation))

المتغير	معامل بيرسون	التفسير
عدد السكان	٠.٢٦	ارتباط ضعيف
الكثافة السكانية	٠.٧٨	ارتباط متوسط
المساحة المأهولة	٠.٢٧	ارتباط ضعيف
النسبة السكنية	٠.٦٦	ارتباط متوسط موجب

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات الجداول (١) (٢) (٤)

يلاحظ من الجدول (٩) أن:

- معامل الارتباط (٠.٢٦) بين متغير عدد السكان ومؤشر التخطيط العمراني، أي يوجد ارتباط إيجابي ضعيف بينهما، وهذا يعني لا يوجد توزيع جيد للسكان ولا يوجد تخطيط مناسب، مما يدل على أن النمو السكاني لم يواكب التخطيط العمراني الفعال والمتوازن للمدينة، أي أن النمو السكاني لم يواكبه توسع مدروس للبنى التحتية وتوزيع الخدمات وتنظيم استعمالات الأراضي.
- معامل الارتباط (٠.٧٨) بين متغير عدد الكثافة الحقيقية ومؤشر التخطيط العمراني، أي يوجد ارتباط إيجابي قوي بينهما، مما يدل على أن التخطيط العمراني في مدينة البصرة يتأثر إلى حد من الكثافة السكانية.
- معامل الارتباط (٠.٢٧) بين متغير المساحة المأهولة ومؤشر التخطيط العمراني، أي يوجد علاقة ارتباط ضعيفة، أي أنه يوجد ضعف المساحة المأهولة في منطقة الدراسة، وهذا يدل على أن التوسع العمراني الأفقي لم يواكب التخطيط العمراني الفعال والمتوازن، أي ما يدل على غياب التنسيق بين النمو السكاني والتوسع العمراني، فالتوسع بالمساحات المأهولة كان عشوائي في بعض الأحياء.
- معامل الارتباط (٠.٦٦) بين متغير النسبة السكنية ومؤشر التخطيط العمراني، أي يوجد علاقة ارتباط مما يشير إلى أن ارتفاع النسبة المخصصة للسكن ضمن استعمالات الأرض يرتبط بزيادة نسبية في جودة التخطيط العمراني، أي كلما زادت نسبة الاستعمال السكني زادت مؤشرات التنظيم الوظيفي للرضي وهو ما يعد حد مظهر التخطيط العمراني المتوازن.

رابعاً-مسارات التخطيط العمراني المستدام في البصرة:

يشكل النمو السكاني السريع في البصرة، والذي من المتوقع أن يزداد بنحو ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، تحدياً وجودياً يتطلب اعتماد رؤية استراتيجية متكاملة تتجاوز الحلول المؤقتة. في هذا السياق، هناك حاجة ملحة لإعادة هندسة النظام الحضري، خاصة مع التوسع الحضري العشوائي الذي يمثل ما يقرب من ٤٠٪ من الأراضي المحيطة بالمدينة على مدى العقدين الماضيين. تشير البيانات الحالية بوضوح إلى أن النمو الحضري الفعلي للبصرة يتركز حول محاور الطرق السريعة، مما يؤدي إلى توسع أفقي غير مسبوق. لا يتطلب هذا التوسع إدارة حكيمة لاستخدامات الأراضي الجديدة فحسب، بل يتطلب أيضاً إعادة تقييم المركزية التقليدية للمدينة، مما يفتح الباب لاستكشاف نماذج تنمية مبتكرة. (الدوري وآخرون، ٢٠٠٧، ص ٣٥)

في ضوء هذه الديناميكيات، يصبح من الضروري استراتيجياً النظر في تخطيط مدن جديدة، مثل نيودلهي، التي نجحت في تخفيف الضغط على عاصمتها التاريخية، أو نيو مكسيكو، التي صُممت لاستيعاب النمو السكاني الهائل. يهدف هذا النهج إلى إعادة توزيع الكثافة السكانية وتخفيف الضغط على البنية التحتية الحالية، التي تعاني بالفعل من نقص في السعة يقدر بنحو ٢٥٪ في شبكات الصرف الصحي و ١٥٪ في إمدادات المياه. يمكن أن يوفر إنشاء "مدينة البصرة الجديدة" المتكاملة، والمتصلة بذكاء بالمركز الحالي عبر شبكات نقل متطورة، بيانات سكنية وصناعية ولوجستية مستدامة، وتحقيق التوازن بين الحفاظ على النسيج الحضري الأصيل واستيعاب النمو المستقبلي (UN-Habitat, 2019).

وتكمل هذه الرؤية التوسعية ضرورة وضع خطط استراتيجية شاملة لتطوير "لبنات البناء" (البنية التحتية). ولا يقتصر هذا التطوير على التوسع الكمي، بل يستند إلى التحول النوعي لضمان المرونة والاستدامة في مواجهة تغير المناخ والضغط السكاني. وهو يتطلب استثمارات ضخمة تقدر بمليارات الدولارات لتحديث وتوسيع شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وتحسين كفاءة إمدادات الطاقة، وتطوير شبكة طرق حديثة قادرة على استيعاب الزيادة المتوقعة في حركة المرور بنسبة ٥٠٪. يجب أن تمتد هذه الخطط أيضاً لتشمل البنية التحتية الرقمية المتقدمة وأنظمة إدارة النفايات الصلبة والسائلة التي تتوافق مع المعايير البيئية الدولية، لضمان بيئة حضرية صحية وأمنة تعزز جودة الحياة وتدعم النمو الاقتصادي (Radoine, 2023) المستدام (El-bouayady).

النتائج:

- ١- إن واقع الكثافة السكانية في مدينة البصرة يعكس فجوة واضحة بين النمو السكاني من جهة والتخطيط الحضري من جهة أخرى. فالزيادة في عدد السكان لم تقابلها توسعات مدروسة في البنية التحتية والخدمات، مما أدى إلى تراكم الضغط في أحياء محددة. كما أن التوسع العمراني في بعض المناطق لم يُستثمر بشكل فعال لتحقيق التوازن المكاني.
- ٢- أظهرت البيانات أن الزيادة السكانية لم تكن موزعة بشكل عادل على جميع الأحياء، بل تركزت في بعض المناطق ذات الجذب الاقتصادي والخدماتي (مثل العشار، الخورة)، ما أدى إلى ارتفاع كبير في الكثافة السكانية فيها، مقابل نمو أقل في مناطق أخرى.
٤. وجود مناطق معرضة للضغط المستقبلي، ففي حي العشار لقد شهد ارتفاعاً من ٢١٤.٦ إلى ٢٣٣.٨ نسمة/هكتار، مما يعكس استمرار الضغط السكاني وتواليك من الأحياء الأخرى.
٥. اتساع غير متوازن في التنظيم الحضري، ففي حي القبلية ارتفع عدد السكان بنسبة كبيرة من ٦٨ ألفاً إلى أكثر من ١٠٣ ألف نسمة وارتفعت الكثافة من ١١٣.٨ إلى ١٤١.٧ نسمة/هكتار ويشير ذلك إلى امتداد أفقي عمراني كبير نسبياً مع بقاء الكثافة في النطاق المتوسط مما يعبر عن اتساع غير متوازن في التنظيم الحضري.
٦. المناطق ذات الكثافة المنخفضة نسبياً رغم النمو السكاني (مثل القبلية أو الخليج العربي) تعاني من ضعف في البنية التحتية و انتشار البناء العشوائي.
٧. الكثافة السكانية العالية في بعض الأحياء (مثل العشار والخورة) ناتجة عن كونها مناطق مركزية جاذبة اقتصادياً وتجارياً.

التوصيات:

١. تحفيز النمو الرأسي المنظم بدلاً من التوسع الأفقي العشوائي الذي يستهلك الأراضي والبنية التحتية، توصي الدراسة بتشجيع مشاريع الإسكان الرأسي المنظم في المناطق ذات الكثافة المتوسطة، مع الالتزام بمعايير السلامة والبناء الحضري.
٢. مراقبة وضبط التوسع العشوائي، من خلال ضرورة تفعيل أدوات الرقابة الحضرية ومنع البناء العشوائي في المناطق الطرفية أو الزراعية، وتوجيه النمو العمراني عبر مخططات هيكلية حديثة تراعي الحاجة المستقبلية.
٣. تعتبر الكثافة السكانية أحد المحددات المهمة التي ينبغي أن تؤخذ بجديّة في رسم سياسات التخطيط العمراني المستقبلية في مدينة البصرة وخاصة أنها تشهد تفاوتاً كبيراً في التوزيع السكاني بين قطاعاتها.

٤. توجيه السياسات السكنية وفق نتائج تحليل الكثافة الحقيقية لكل حي، وتحديد المناطق ذات الأولوية للتدخل التخطيطي أو مشاريع البنى التحتية.
٥. تبني سياسات حضرية جديدة تستند إلى بيانات سكانية دقيقة، وتُراعي التوزيع العادل للسكان والبنية التحتية، ونقل من العشوائية والتوسع غير المخطط.
٦. تحديث وتفعيل المعلومات الجغرافية (Gis) لتتبع التغيرات السكانية والعمرائية بدقة، يجب على الجهات المحلية اعتماد نظم معلومات مكانية محدثة، تمكن من وضع استراتيجيات مرنة حسب تغيرات الواقع.
٧. وضع آليات تنسيق فعالة بين دوائر البلدية، الإسكان، التخطيط، البيئة، والمياه، لضمان أن النمو السكاني يصاحبه توسع متوازن في البنية التحتية والخدمات.
٨. - إعداد قاعدة بيانات حديثة لمناطق السكن العشوائي عدد السكان والمساكن في المدينة
٩. تفعيل القوانين وإيجاد آلية ناجحة للرقابة على المناطق الفارغة وأراضي التصميم الأساسي للمدينة لمنع التجاوز عليها ونشوء المناطق العشوائية الجديدة .
١٠. تنمية الظهير الصحراوي للمحافظة واعداد مخططات لأراضي سكنية تستوعب الزيادات السكانية المتوقعة .
١١. إزالة التجمعات العشوائية التي تشوه جمالية المدينة لاسيما القريبة من مركزها وتوفير البدائل لذلك .
١٢. إقامة المشاريع الاسكانية من قبل الدولة وتوزيعها بشكل يراعي الشرائح المختلفة في المجتمع لا سيما أصحاب الدخول الواطئة وتوفير حياة أفضل لسكان المناطق العشوائية
١٣. استغلال المساحات الارضية المتوفرة بالتوجه نحو التوسع في البناء العمودي وإنشاء مجمعات سكنية عن طريق البناء الجاهز بغية الحصول على مساكن قليلة الكلفة .
١٤. أحداث التنمية المتوازنة وإقامة الخدمات على مستوى المحافظة بأكملها والحد من التركيز على مناطق معينة لتقليل عمليات الهجرة من الريف الى المدينة .



المصادر:

١. الدوري وآخرون، نجم عبدالله احمد (١٩٩٧)، التباين المكاني لنمو سكان محافظة صلاح الدين ١٩٤٧ - ١٩٩٧ وآفاقه المستقبلية حتى عام ٢٠٠٧ ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٦٠.
٢. المنصوري، وسن نوشي محمد (٢٠٠٩)، الملائمة المكانية لكفاءة التخطيط الحضري واثرها على السكان في مدينة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، غير منشورة.
٣. الخفاف، عبد علي الخفاف (١٩٨٨)، تطور حجم السكان في مدينة البصرة ، موسوعة البصرة الحضارية ، مطبعة جامعة البصرة .
٤. الحديثي، طه حمادي الحديثي (٢٠١١)، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، الطبعة الثالثة.
٥. الكعبي، مرتضى مظفر سهر (٢٠٢٣)، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأراضي السكنية في مدينة البصرة باستخدام GIS-RS ، مركز تراث البصرة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، الطبعة الأولى، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
٦. الحلبي، صبيح عبد الحسين، الحراك الاجتماعي واثره في النسيج الحضري، مجلة البحوث الجغرافية.
٧. موسى، ماهر يعقوب موسى (١٩٩٧)، التحليل الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة البصرة ١٩٧٧-١٩٩٦، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة البصرة.

المصادر الأجنبية:

1. D.Tampubolon, M. Irsan, Harlen et al.,(2022) "Preference of Spatial Mobility and Reside in the Suburbs" , International Journal of Sustainable Development and Planning 17, p1479-1487, DOI: 10.18280/IJSDP.170512.
2. M. Jimenez-Spada, Tu .M.V.Naranjo, F.M.M.Garcia,(2002): "Identification of Mobility Patterns in Rural Areas of Low Demographic Density through stated Preference Survery", Applied Sciences (Switzerland) 12, 10034 , DOI:10.3390/APP121910034.
3. City Development Strategies (CDS) and Sustainable Urbanization in Developing World – ResearchGate (2011)
4. El-bouayady & RadoineUrbanization and Sustainable Urban Infrastructure Development in Africa – Horizon Research Publishing (, 2023)

المريثات الفضائية للقمر الصناعي Landsat 8



١٩٩٧



٢٠٢٤